تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاختراق الاسواق الدولية

أ.عبد الحميد بن الشيخ
جامعة تبسة

الملخص:يعد تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشاطها والدخول إلى الأسواق الدولية ضرورة حتمية تفرضها التحولات الراهنة، من خلال هذه الدراسة نحاول إبراز إمكانية تدويل هذه المؤسسات في الجزائر من خلال تبيان أهم المراحل التي تمر بها هذه المؤسسات للوصول إلى المستوى الدولي، وتحليل بيئة الأعمال من خلال القوانين والهيئات الداعمة لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدويل نشاطها.

الكلمات المفتاحية :التدويل، المناخ الاستثماري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئات الحكومية

Abstract:The internationalization of small and medium enterprises to their activity and access to international markets is an inevitable necessity imposed by the current transformations. Through this study we try to highlight the possibility of internationalization of these institutions in Algeria by showing the most important stages of these institutions to reach the international level and analyzing the business environment through laws and bodies Supporting the development and promotion of SMEs and the internationalization of their activities.

Key words: Internationalization, Investment Climate, Small and Medium Enterprises, Government Bodies.

تمهيد:

عرفت الجزائر تقلبات عديدة في سياستها الاقتصادية ،حيث شهدت السنوات الاخيرة تغير في نهجها التنموي وسعيها لانتقال الى اقتصاد السوق من خلال انفتاحها وتحرير مبادلاتها التجارية مع دول العالم، وهذا ما يتجلى في ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وأفاق انشاء منطقة للتبادل الحر، وكذا سيرورة المفاوضات وتواصلها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كل هذا فرض على الجزائر وراسمي السياسة العمومية الى تجسيد برامج اصلاحية لتقوية البنية الاقتصادية من خلال اصدار جملة من القوانين والبرامج بغية تشجيع الاستثمار وتطوير القطاع الخاص والخروج من التبعية للمحروقات،ان العوامل السالفة الذكر جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محك مواجهة المنافسة الشرسة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة والتى تتميز مؤسساتها بقدرة عالية على اختراق الأسواق.

إن عملية التدويل أصبحت ضرورة حتمية وأمرا منطقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة للدخول إلى الأسواق الدولية، وذلك لما يشهده العالم من ثورة هائلة في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال وبروز تكتلات إقليمية، وعليه عمدت الجزائر على تشجيع هذا النوع من المؤسسات وتقديم كل التحفيزات والتسهيلات والدعم من اجل تواجدها في الأسواق الدولية.

مشكلة البحث:

انطلاقا من الابعاد السالفة الذكر يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

- ما مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تدويل نشاطها لاختراق الاسواق الدولية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث ، يتوجب اختبار الفرضية التالية:

المناخ الاستثماري في الجزائر لا يدعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاختراق الاسواق الدولية

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في عرض أهم المقاربات النظرية في مجال تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيان شتى اساليب نفاذ هذه المؤسسات إلى الأسواق الدولية ،كما نحلل بيئة الأعمال التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض أهم النظريات والمفاهيم في مجال تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،من خلال التعريف بالتدويل واهم مراحل العملية التدويلية.

- تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال تتبع أهم محطات السياسة العمومية وأهم القوانين المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- تبيان جهود الدولة من اجل الرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدفع بها لدخول الأسواق الدولية من خلال عديد الهيئات.

- تحديد أهم الفرص والتهديدات التى تحول دون قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنشاطها التدويلي.

أولا: تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أسس نظرية:

لديمومة المؤسسات لنشاطها لا يكفي ضمان سوق واحد ببلد واحد، ومن هذا المنطلق أدركت المؤسسات أن تنويع الاسواق ومحاولة التواجد في أكثر من سوق وأكثر من بلد أصبح ضرورة في ظل تلاشي حواجز الدخول للأسواق، الأمر الذي دفع بالمؤسسات الى التفكير في عملية التدويل.

1- ماهية التدويل:

تعددت المفاهيم المتعلقة بالتدويل وذلك لوجود اختلاف واضح بين الباحثين حول تحديد مفهوم موحد لعملية التدويل، باعتباره مفهوما اقتصاديا متعدد الابعاد بين مختلف جوانبه ، نحاول ذكر أهمها فيما يلي:

- حسب كل من KOTLERو DUBOIS يعرفان التدويل على انه "" تطوير المنتجات والخدمات للدخول في الأسواق الخارجية""[1].

- أما RUZZIER يري أن التدويل هو عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية [2].

- أما GANKEMA فإن التدويل هو :"" عملية تتألف من مجموعة من الخطوات التي تمكن الشركة من تسويق منتجاتها بانتظام في الأسواق الخارجية ""[3]

- كما يعرف تدويل المؤسسة على أنه: "" عملية أو مراحل متتابعة تسمح للمؤسسة بانجاز تمهين (apprentissage) تدريجي مع الأسواق الاجنبية ،ومن هذا يتبين بأن المؤسسات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو صدفة أو بطريقة غير مدروسة، بل لابد من تمرين، أما بالخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافيا ونفسيا من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء [4].

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن التدويل هو جعل نشاط المؤسسة نشاطا دوليا، أو يتجاوز الحدود الوطنية، أو الانتقال من السوق الوطني إلى السوق الدولي.

تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاختراق الاسواق الدولية

2- تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمر عملية تدويل المؤسسات بكل أحجامها بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل، هذه المراحل نوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مراحل التدويل

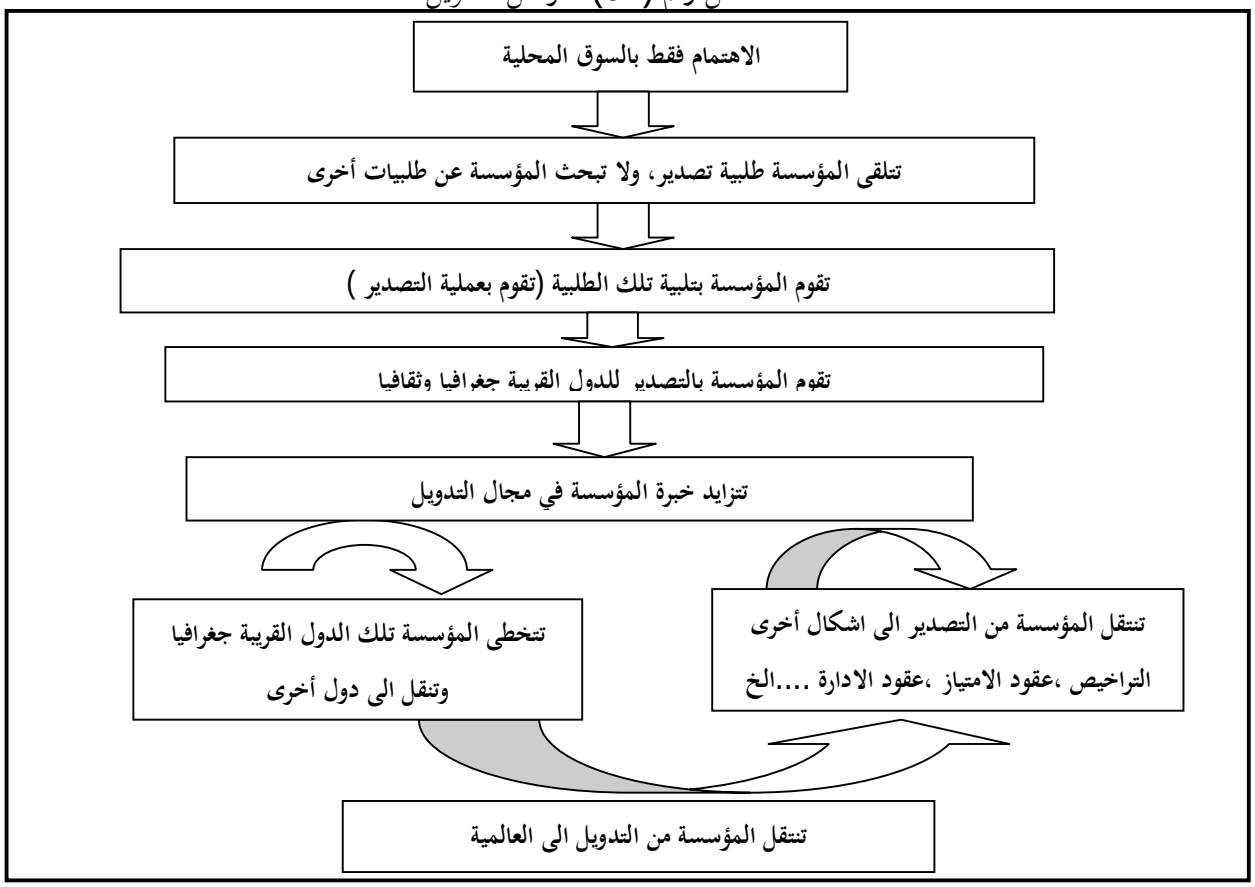

Source :Corinne pasco-berho, Marketing Iinternational,4éme éd,duno,paris,2002,p33

من خلال الشكل، يمكن ذكر أهم مراحل التدويل في النقاط التالية:[5]

- درجة اهتمام ضعيفة من قبل المنشآت او المؤسسات المعنية بالأسواق الدولية ، مكتفية بتغطية السوق المحلية نتيجة تزايد الطلب على السلعة.

- معانا بعض المؤسسات من وجود فائض من السلع التى يتم تصريفها في الاسواق المستهدفة الامر الذي يدفعها لمحاولة تصريفها في بعض الأسواق الدولية ، من خلال بعض المنافذ التوزيعية (تجار الجملة أو التجزئة أو الوكلاء ....) وفي شكل طلبيات.

- نظرا للتزايد المستمر في الفائض من السلع المنتجة من قبل الشركات المعنية، تبدأ إدارة الشركات التفكير جديا في التصدير التجريبي لإحدى الدول المتقاربة معها ثقافيا واقتصاديا، مما يكسبها خبرة وكفاءة بالتصدير لهذه الدول.

- في هذه المرحلة من مراحل الاهتمام بالأسواق الدولية، تبدأ الشركات المعنية بدخول أسواق دولية عن طريق وسطاء محليين، أو خارجيين معتمدين لشركات أجنبية أخرى، ضمن تعاقدات أو ترتيبات تأخذ شكل الالتزام والارتباط بتلك الأسواق التي سيتم التصدير إليها، الأمر الذي يفرض اجراء تعديلات مناسبة في المزيج التسويقي على السلع التى سيجرى تصديرها للأسواق الخارجية ،بما يتناسب مع اذواق وإمكانيات وتوقعات المستهلكين في تلك الأسواق الدولية المستهدفة.

- تدرك المنشأة أشكالا مختلفة للتواجد في الاسواق الخارجية لتدعمها اكثر ،كمنح تراخيص لجهات دولية لإنتاج بعض السلع لديها في الاسواق الدولية التابعة لها ،مع اكتفاء الشركة الام بعائد التراخيص ،وغالبا ما تقترن تلك التعاقدات والاتفاقيات بترتيبات لتصدير مهارات تسويقية ، لتقديم الخبرات اللازمة لتلك الشركات المضيفة، وخاصة في المراحل الأولى من التعامل بينهما.

3- طرق الدخول إلى الاسواق الاجنبية:

توجد بالطبع عدة مداخل للانتقال إلى الأسواق الدولية ، منها مداخل تقليدية معروفة مثل التصدير المباشر وغير المباشر والتصدير المشترك أو المنظم، الترخيص الدولي والامتياز الدولي ، وأخرى مداخل خاصة مثل عقود الادارة والاستثمار الاجنبي المباشر سواء عن طريق المشاريع المشتركة أو إستراتيجية الامتلاك .

وهنا نشير الى أنه يتم اختيار طريقة من بين هذه الطرق على أساس ظروف السوق الخارجية، لان هذه الأخيرة غير مؤكدة[6].

إن أول مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إتخاذها القرار بتدويل نشاطها هو طريقة دخولها إلى السوق المستهدف ، هذا الخيار يتأثر من جهة بموارد المؤسسة المالية، ومن جهة أخرى بالفرص التي توفرها الأسواق المستهدفة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02) : أشكال الدخول إلى الاسواق الاجنبية

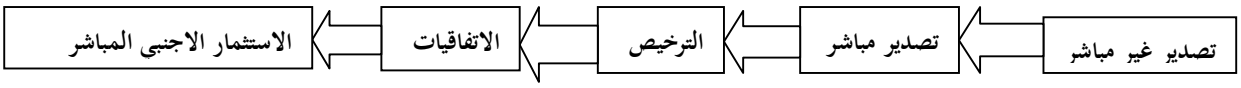

Source: Philipe Kotler et Others ,op.cit, p779

ثانيا- تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يقتضي منا ابراز أهم المحطات التى مرت بها و الاطار التشريعي الذي رافقها، وتبيان الجهود والاهتمام المتزايد الذي توليه السلطات العمومية لتنمية وتطوير هذا القطاع الذي يعتبر نهجا تنمويا يمكن الاعتماد عليه لما له من خصائص ومميزات ،حيث يمكن تلخيص ذلك من خلال القوانين الاستثمارية الصادرة في هذا الشأن فيما يلي:

1- قانون الاستثمار 1963:

عرفت الجزائر غداة استقلالها تبنى النهج الاشتراكي لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بالاعتماد على المؤسسات الكبرى الصناعية ،حيث كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممثلة في وحدات مختصة موروثة عن المستوطنين تنشط في قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية، وبسبب نقص الإمكانيات المحلية أصدرت الحكومة أول قانون للاستثمار تحت رقم 63-277 بتاريخ 26 جويلية 1963 ،تضمن في مادته الثالثة حرية الاستثمار للأجانب ، وتقديم ضمانات بعدم نزع الملكية أو التأميم[7].

غير ان بالرغم من المزايا الممنوحة في هذا القانون، إلا أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعرف تطورا ملحوظا حيث بلغ سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة وتشغل ما يقارب 57480 عاملا[8]، وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم إلتزام الحكومة بما جاء في هذا الأخير، ويرجع ذلك لتبنى نهج اشتراكى محركه الاساسي المؤسسات الكبرى الصناعية.

2- قانون الاستثمار 1966:

في مدة ثلاث سنوات اضطرت السلطة الجزائرية الجديدة الى اصدار قانون استثمار جديد ، تداركت فيه بعض النقائص التى عرفها قانون 1963 خاصة من جانب تحديد وتنظيم تدخل رأسمال الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية وكذا تحديد الضمانات والمنافع التي تخصه (إعفاءات وتخفيضات جبائية)[9]، كما تضمن هذا القانون تدابير لاستقطاب المستثمرين الخواص، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة كانت خارج الأهداف العامة لسياسة العمومية آنذاك والمخططات التنموية.

مع التغير الحاصل في السلطة الجزائرية بدأت بوادر الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص ولكن بشكل محتشم الى درجة أن الجنة المركزية للحزب الحاكم المجتمعة في أواخر شهر ديسمبر 1979، خصصت سطرين فقط في تقريرها النهائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان ذلك مخصصا للمؤسسات المحلية والولائية أي التابعة للقطاع العام.

3- قانون الاستثمار 1982:

جاء القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني المتضمن إرادة لتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي [10]:

- حق التمويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- القبول المحدد بالرخصات الشاملة للاستيراد وكذلك لنظام الاستيرادات بدون دفع.

إلا أن هذه الأحكام الجديدة استمرت في تدعيم بعض الحواجز التى تعيق توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على الخصوص من خلال:

- إجراء الاعتماد أصبح إجباري لكل استثماري (ما يشكل تراجع بالنسبة لقانون 1966).
- مساهمة البنوك حددت ب 30% من مبلغ الاستثمارات المعتمدة.
- المشاريع المعتمدة لا يمكن ان تتجاوز 30 مليون دج لإنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بالأسهم، و10 مليون دج من أجل إنشاء المؤسسات الفردية والجماعية.
- يمنع على كل فرد أن يكون مالكا لأعمال كثيرة (لأكثر من نشاط).

4- قانون الاستثمار 1988:

صدر القانون رقم 25/88 بتاريخ 12 جويلية 1988، ليحدد كيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية واهم ما جاء به هذا القانون هو إلغاء الاعتماد وتحرير سقف الاستثمار الخاص والسماح للمستثمرين الخواص في اقتحام مجالات عديدة[11] .

ومن الأهداف التى تم إصدار هذا القانون من اجلها في ما يخص مساهمة النشاطات الصناعية والمتعلقة بالخدمات ذات الاولوية[12]:

- إحداث بصفة معتبرة مناصب شغل.
- تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني عن طريق إنتاج التجهيزات والمواد والخدمات.
- إحداث وتطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد أو تأدية الخدمات بهدف التصدير.
- تحقيق اقتصاديات معتبرة بالعملة الصعبة، باستعمال التكنولوجيا والمهارات التي تخدم الاقتصاد الوطني.
- تعبئة الكفاءات الوطنية في مجال التحكم في التقنيات.

5- قانون الاستثمار 1993:

صدر هذا القانون رقم 12/93بتاريخ 05 أكتوبر 1993 تضمن ما يلي[13] :

- تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمار.

- تسهيل الآليات المتعلقة بعمليات الاستثمار المحلي والأجنبي، وضمان تحويل الأرباح ورأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

وقد حدد هذا القانون مجموعة من الامتيازات والإعفاءات والحوافز للاستثمارات في الجزائر وذلك وفق ثلاث أنظمة تتمثل في: نظام عام، نظام المناطق الخاصة، نظام المناطق الحرة.

6- صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جاء هذا القانون ليعطي تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك آليات وأدوات ترقيتها ودعمها ،حيث يعتبر صدور هذا القانون منعرجا هاما في تاريخ القطاع ،حيث حدد المادة 11 من القانون 01-18 تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمايلي[14]:

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الادوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف فقد استحدثت الدولة عديد من هيئات الدعم لمرافقة المؤسسات وكذلك العديد من برامج التأهيل لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات القائمة.

2-7- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحدد القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة التدابير والآليات المستحدثة لدعم المؤسسات وتحسين تنافسيتها وقدرتها على التصدير، ويهدف نص القانون رقم 17-02 الذي يعدل القانون الصادر في 2001 الى تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع اليات لمرافقتها ،بداية من تسهيل حصولها على العقار الذي تساهم فيه الجماعات المحلية طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون[15] ،كما يتضمن النص الذي يضع تعريفا قانونيا لمختلف أصناف المؤسسات المعنية ، عدة إجراءات لدعم المؤسسات في مجال البحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة ،فضلا عن تدابير الدعم المالي ،كما جاء القانون ليحدد حصة من الصفقات العمومية، كما يعيد القانون الجديد تنظيم المجلس الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره هيئة للتشاور تضم منضمات وجمعيات مختصة ممثلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا ممثلين عن القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير القطاع.

يترجم القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية الحكومة في تجسيد التحول نحو اقتصاد السوق وإحداث تنمية تعتمد على القطاع الخاص.

ثالثا :الهيئات الداعمة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية ، وخلق ديناميكية جديدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشئت مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة تتمثل فيما يلي:

1- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX:

أنشأت هاته الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تقوم بالمهام التالية[16] :

- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، وإعداد تقرير سنوي تقييمي.
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير منتجاتهم الموجهة لتصدير، وتزويدهم بالمعلومات والإحصائيات حول الأسواق الدولية.

3-2- الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة CACI:

ظهرت الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 1996 بموجب القانون رقم 93/96 ،حيث تضطلع هاته الهيئة بمهام عديدة نوجز منها ما يلي [17]:

- إبرام الاتفاقيات التجارية مع الهيئات الأجنبية المماثلة، وإنشاء غرف مختلطة للتجارة مع نظرائها الأجانب، كالغرفة الأمريكية الجزائرية.
- تنظيم التظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها، كالمعارض والندوات بغية ترقية المبادلات التجارية وتنميتها.
- تشجيع أصحاب المؤسسات ومرافقتهم لتدويل نشاطهم، من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات لعقد شراكات.

3- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX:

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63-87 المؤرخ في مارس 1987 الديوان الوطني للمعارض والتسويق، والذي تم تغير تسميته في 24 ديسمبر 1990 من الديوان الى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات، من خلال تنظيم المعارض والتعريف بالمنتجات الوطنية ، كما يساعد الشركات المهتمة بعملية التدويل بعرض منتجاتها في المعارض الدولية كما يقدم جملة من الخدمات للمصدرين مثل:

- توفير كل المعلومات عن الأسواق الأجنبية.
- دراسات حول أسواق التصدير.
- تنظيم أيام دراسية وندوات، لمعالجة وحل المشاكل التي تعترض المصدرين.

4- الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، بحيث يقوم بتقديم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية، ويعمل الصندوق على تغطية المصاريف التالية [18]:

- الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لصالح المصدرين، وكذا أعباء الدراسات الهادفة الى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- المساعدات التي تقدمها الدولة والهادفة الى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية.
- تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين ومنتجاتهم.
- تغطية جزء من تكاليف الشحن والنقل في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المرتبطة بعملية تكييف المنتجات في الأسواق الخارجية.

5 - برنامج OPTIMEXPORT:

وضع هذا البرنامج في مايو 2007، يهدف إلى تطوير قدرات التصدير خارج قطاع المحروقات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يعمل البرنامج إلى:

- البحث عن الأسواق الدولية.
- ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالبحث العلمي.
- تقديم نصائح لأرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير[19] .

رابعا : مشاكل وصعوبات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من فرص نجاح عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لما لها من مميزات وطاقات إلا ان هذه العملية تواجه عددا من التهديدات والصعوبات تحول دون تحقيق الهدف المنشود ،هذه المشاكل يمكن حصرها في النقاط التالية:

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الخارجية.
- غياب ثقافة تصديرية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتركيزهم على السوق الوطنية.
- غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي، وهذا راجع لضعف ميزانية البحث والتطوير.
- عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المعايير الدولية المطبقة في الاسواق الدولية.
- التداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ،مما ادى الى غياب التنسيق والتضارب في الارقام المقدمة ،مما صعب من عملية التقييم والوصول إلى الأهداف المسطرة[20].
- غياب تنظيم التواجد التجاري في الاسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج قطاع المحروقات [21].

النتائج والتوصيات

النتائج: هدفت هذه الدراسة إلى تبيان تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لاختراق الأسواق الدولية، والابتعاد من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات والأحادية في التصدير وذلك من خلال التطرق الى المفاهيم المتعددة للعملية التدويلية بداية تم عرض أهم المراحل التي تمر بها عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من اتخاذ القرار بالتدويل وصولا الى ايجاد تنظيم محكم يسمح بالسير الحسن لهذا النوع من المؤسسات على المستوى الدولي وكذا تحليلنا لبيئة الاعمال التى تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ذكر القوانين والتشريعات التى تحكم هذا القطاع ،مما سبق يمكننا تقديم النتائج التالية:

- يعتبر تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية ورهان تفرضه المتغيرات الراهنة التى تشهدها الجزائر كالانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ، وأفاق إنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي.
- تمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تدويل نشاطها بعدة مراحل ، وعليها إن تختار الطريقة التي تتلاءم وإمكاناتها، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات عند الدخول الى الاسواق الدولية.
- يعاني المناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلل كبير نتيجة التقلبات في النهج التنموي المتبع، وهذا لا يدعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشاطها وما يؤكد صحة فرضية البحث.

تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاختراق الاسواق الدولية

- أنشأت العديد من الهيئات الحكومية الداعمة للعملية التدويلية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن الجهود المبذولة لم تعطي النتائج المرجوة.

التوصيات: وبناء على النتائج أعلاه نقدم التوصيات التالية:

- العمل على إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إنشاء مراكز خاصة لذلك ، وإحاطته من قبل الهيئات الرقابية للدولة بمعاملة خاصة.

- إعطاء مزيد من الدعم والتحفيز والتوجيه لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدويل نشاطها، وتشجيعها لاختراق الأسواق الدولية من خلال تقديم الاستشارات والدراسات المتعلقة بالأسواق الدولية.

- إعطاء الدعم في مجال البحث والتطوير لرفع من تنافسية هذه المؤسسات في ظل تكنولوجيا الاعلام والاتصال السائدة في الأسواق العالمية.

الهوامش والمراجع:

[1]-PHilpekotler,bernard dubois,marketing management,12 edition ,nouveaux horizons,paris 2006,p799.

[2] - SERGEamabile et autres ,les stratégies de développement adaptées par les pme internationales ,les cas de pme méditerranéennesp04.

[3] -SERGE.AMABILE et autres,op.cit,p06

[4] -PASCO BERHO,marketing internationnal,3edition,dunod,paris,2000,p30.

[5] - عبد الله بلوناس، دوار إبراهيم ،دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، فرنسا ،مجلة أداء المنظمات، ص 4

[6] - بن حمو عبد الله، بلعياشي بومدين، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،شروط ومتطلبات ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جاعة مستغانم، العدد 06 ،ص 281.

[7] -عبد الله خبابة ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ،دار الجامعة الجديدة،مصر،2013،ص 19

[8] - كريمو الدراجي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الواقع التجارب، المستقبل ،في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراة ،جامعة الجزائر، 2012، ص 58

[9] - قانون رقم 248/66 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 /1966/09.

[10] - كريمو الدراجي، مرجع سابق، ص 59.

[11] - الجريدة الرسمية، القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/07/12 ،العدد 28،ص 1032.

[12] - هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعةمحمد خيضر بسكرة، 2017، ص 140.

[13] - الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 15.

[14] - القانون التوجيهي 01-18، وزارة المؤسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،2001

[15] -القانون التوجيهي 17-02، وزارة الصناعة والمناجم، نقلا عن موقعها .www.mdipi.gov.dz

[16] - المرسوم التنفيذي رقم 174/04 ،الجريدة الرسمية العدد 39، 2004.

[17] -الجريدة الرسمية العدد 16، المرسوم التنفيذي 93/96

[18] مصطفى بن ساحة، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،رسالة ماجستير، جامعة غرداية 2011، ص 141

[19] -Programme de renforcement des capacités exportatrices des pme algeriennes,Juin2009,p01.

[20] -علي سدي ومراد حطاب ،تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تحديدات وفرص التدويل ،قراءة في بعض المقالات الاكاديمية والمعطيات العملية، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ،جامعة الشلف، نوفمبر 2010 ،ص 13.

[21] - وصاف سعيدي ،تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ،الواقع والتحديات ،مجلة الباحث ،العدد الأول،2002، ص 13.